تاريخ الاستلام:.2021/09/21. تاريخ القبول: 2022/04/13

التكتلات الاقتصادية في إفريقيا بين المقومات والمعوقات

Economic blocs in Africa between the ingredients and obstacles

حورية بناني* أ.د محمد بن بوزيان

جامعة أبوبكر بلقايد - تلمسان- جامعة أبوبكر بلقايد - تلمسان-

benanihouria1500@gmail.com *mbenbouziane@yahoo.fr*

المخبر المتوسطي للدراسات القانونية

ملخص: يتميز الإقتصاد العالمي اليوم باتجاه نحو التكامل وزيادة الترابط، والتشابك بين اقتصاديات تتمثل في الاتجاه نحو تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية، واحتلت هذه الظاهرة مكانة بارزة في أدبيات الاقتصاد، حيث شهد العالم نشاطا على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي.وهو ما عرفته القارة الإفريقية مع بداية الاستقلال الحديث لدولها في الستينات والسبعينات حيث اتجهت نحو اختيار التكتلات الاقتصادية التي تمثلت في مجموعات تنوعت حسب شساعة مساحة القارة كسبيل لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية.

وعليه سنسلط الضوء على هذه الظاهرة ذات الأهمية البالغة، محاولين التركيز على أهم إمكانيات القارة ومدى قدرتها على مواجهة العراقيل التي حدت من تقدمها ومنعتها من نيل المكانة الدولية التي تستحقها.وقد توصلنا إلى أن ما يقف وراء تخلف قارة بأكملها بحجم إفريقيا، هو الخلافات السياسية وانعدام الأمن والاستقرار في معظم دول القارة وانشغالها بالحروب والنزاعات بدل تشجيع التعاون هذا داخليا، أما خارجيا فلم تسلم القارة الإفريقية من نهب ثرواتها من طرف المستعمر القديم الذي استحدث آلياته تحت شعار الاستثمار وتقديم المساعدات مما أدى بالتكتلات الاقتصادية الإفريقية الناشئة إلى التخبط في مشاكلها وعجزها عن تحقيق أهدافها.

الكلمات المفتاحية: الإقتصاد، التكامل،إفريقيا، التكتلات الإقتصادية الإقليمية، المكانة الدولية.

Abstract: The global economy today is characterized by a trend towards integration and increased interdependence, and the interlocking between economies represented in the trend towards the formation of regional economic blocs, and this phenomenon occupied a prominent position in the economic literature, where the world witnessed activity in the form of regional economic blocs, whether in a bilateral, sub-regional or Regional. This is what the African continent knew at the beginning of its modern independence in the sixties and seventies, as it tended to choose the economic blocs that were represented in groups that varied according to the vastness of the continent's area as a way to achieve political and economic goals.

Accordingly, we will shed light on this very important phenomenon, trying to focus on the most important capabilities of the continent and its ability to confront the obstacles that have limited its progress and prevented it from obtaining the international status it deserves. Security and stability in most of the countries of the continent and its preoccupation with wars and conflicts instead of encouraging this cooperation internally. Externally, the African continent was not spared from the looting of its wealth by the old colonizer, who entered it with a new face under the slogan of investment and provision of aid, which led the emerging African economic blocs to confusion in their problems and inability to achieve its goals.

*المؤلف المرسل.

1. مقدمة

منذ أن نالت دول القارة الإفريقية استقلالها السياسي وهي تجاهد لإحياء حلم "إفريقيا موحدة". وبعد الاستقلال بدا ظاهرا لهذه الدول أن إفريقيا لازالت تابعة اقتصاديا لأوروبا وأمريكا واليابان وغيرها، ومازالت مواردها وخيراتها أسيرة لصناعاتهم، وبالتالي فإن استقلالها السياسي يعتبر تحرر شكلي مادام لم يتمخض عنه تحرر اقتصادي. ومحاولة منها لتجاوز التبعية الاقتصادية اتخذت الدول الإفريقية إستراتيجية تكوين جماعات اقتصادية ضمت مختلف دول القارة، وكان هدفها البحث في إمكانات التكامل الاقتصادي البيني والنظر في فرص تحررها من التبعية الاقتصادية.

وتوجه الدول الإفريقية نحو خيار التكتلات الإقليمية لم يكن تميزا منها، وإنما مسايرة للعالم الذي عرف نفس الاتجاه في القارة الأوروبية والآسيوية والأمريكتين الشمالية والجنوبية. إلا أن تميز القارة الإفريقية كان أولا بامتلاكها لثروات هائلة متنوعة مابين الطبيعية والبشرية، وثانيا وجود عوائق كثيرة لعل أبرزها تلك الأزمات السياسية والمتمثلة في انعدام الأمن والاستقرار واقتصاديا من خلال ضعفها في استغلالها لإمكانياتها.

- **إشكالية الدراسة**

فيما تتمثل أهم السبل الواجب إتباعها لإنجاح وتفعيل التكتلات الاقتصادية في إفريقيا في ظل مجموعة المعوقات التي حالت دون استغلال القارة لإمكانياتها الهائلة؟

- **فرضية الدراسة**

كلما كانت هناك قيادات سياسية قادرة على فرض الاستقرار السياسي والأمني باعتباره ركيزة أساسية، كلما اتجهت الجهود والأنظار لاستغلال الإمكانيات المتاحة لدعم هذا الاستقرار وتوسعه لمجالات أخرى على رأسها المجال الاقتصادي.

- **أهمية الدراسة**

إن التكتلات الاقتصادية تعد أحد الظواهر التي هي محل الدراسة والاهتمام في الوقت الحالي لما لها من أهمية في تحقيق الإنعاش الاقتصادي ورخاء الشعوب.ضف لذلك لا يمكن إغفال مكانة القارة الإفريقية نظرا لثرواتها الطبيعية والمادية والبشرية، وجهودها في الرغبة في تحقيق تكامل اقتصادي إفريقي.

- **أهداف الدراسة**

تهدف هذه الورقة البحثية لإبراز تاريخ بداية النضال الإفريقي لتأسيس تكامل ووحدة اقتصادية افريقية، كما تهدف لتوضيح المعوقات الداخلية والخارجية التي حالت دون نجاح عملية التكامل الاقتصادي الإفريقي لحد الآن.

- **منهجية الدراسة**

اعتمدنا على المنهج التاريخي لسرد العملية التكاملية الإفريقية والمنهج الوصفي لتوصيف الظاهرة محل الدراسة.

- **تقسيم الدراسة**

قسمت الدراسة إلى أربعة أقسام حيث تناولنا في الأول منها الإطار المفاهيمي والنظري لعملية التكامل الاقتصادي ، ثم مسار عملية التكامل الاقتصادي الإفريقي مع إبراز أهم تجارب القارة، ثم في القسم الثالث تعرضنا للمقومات التي تزخر بها القارة مع ذكر مختلف المعوقات التي عرقلت نجاحها، وأخيرا ذكرنا أهم السبل الواجب إتباعها كحلول للخروج من التبعية إلى فرض القارة نفسها على الساحة الدولية.

2. الأساس ألمفاهيمي والنظري للتكتلات الاقتصادية

1.2تعريف التكتلات الاقتصادية

اختلف مفهوم التكامل بحسب اختلاف الباحثين واختلاف مجالات تخصصهم[1]:

فمثلا من **منظور علم الاجتماع:** يستخدم اصطلاح التكامل للدلالة على اشتراك وتضامن مجموعة الوحدات المكونة لأية بنية بحيث يحدث تعاون وتماسك في الوظائف الطبيعية والحيوية والنفسية والاجتماعية للإبقاء على وحدة البنية كلها وضمان فاعليتها بطريقة متناسقة.

في علم السياسة: يقصد بالتكامل العلاقة التي يحدث بموجبها تعديل في السلوك السائد قبل الدخول فيها،ويكون التكامل دوليا إدا كان ناشئا بين دولتين أو أكثر،أي أن الوحدات الداخلة في علاقة التكامل تكون دولا.

في علم الاقتصاد: يعني انضمام عدة وحدات إنتاجية إلى بعضها البعض بهدف التوفير في تكاليف الإنتاج،أو بهدف السيطرة على السوق، فالتكامل هنا هو الجمع تحت إدارة واحدة بين صناعات مختلفة يكمل بعضها البعض.

في العلاقات الدولية: يقصد به ظهور كيان جديد فوق قومي يستوعب الصلاحيات والصلاحيات والسلطات للدول الأعضاء فيه ويمتلك حق إتخاد القرارات الإلزامية التي يتعين على الدول الأطراف الإنصياغ لها.

كما عرف مجموعة من المفكرين التكامل كما يلي:

يعرفه "كارل دويتش" بأنه:" توفر شعور كافي بالجماعية والتماثل في المؤسسات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي."

أما أميتاي ايتزيوني "Amitai Etzioni " فيرى بأن "التكامل هو قدرة الوحدة أو النظام لتحقيق ذاته في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية[2]".

ويعني التكامل عموما جعل الكل طرفا واحدا, وهذا يعني قلب الوحدات المنعزلة في عناصر إلى نظام كلي. والخاصة الأساسية لأي نظام متكامل, هي الدرجة المهمة للاعتماد المتبادل بين مكوناته, والاعتماد المتبادل بين أي عنصرين أو وحدتين يتضمن احتمال أن تغيير في الوحدتين يجعلنا نتنبأ بالتغيير في الأخرى. فالتكامل هو بين الوحدات التي تستطيع جماعيا أن تكون في حالة اعتماد متبادل وتنتج مجتمعة ميزات النظام التي تكون مفقودة عندما تكون هذه الوحدات منفصلة[3].

2.2 النظريات المفسرة لظاهرة التكامل الاقتصادي

* الفيدرالية المقاربة (Federalist Approach):

تسعى إلى تطبيق نموذج الدولة الفيدرالية على المستوى الدولي، وبموجبه ينتقل التجمع الإقليمي مباشرة إلى اتحاد تتولى شؤونه سلطة تحل محل سلطاته القطرية في الشؤون الاتحادية بينما تتولى هذه الأخيرة صلاحيات تتحدد وفق نظام اللامركزية الذي يتم الاتفاق عليه، إذ يشترط المنهج الفيدرالي ضرورة تنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها لأجهزة الاتحاد الجديدة[4].

ويعطي أنصار هذا الاتجاه، الولايات المتحدة الأمريكية كمثال ناجح للدولة الفيدرالية، أما عن وسائل تحقيق هذا الهدف فهي الوسائل نفسها التي اتبعت لإنشاء الدولة الفيدرالية مثل عقد دستور فيدرالي أو الاتفاق بين الحكومات المختلفة على شكل الفيدرالية .وقد وجدت الفيدرالية صدى لها في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، فقد دعا تشرشل عام 1946 إلى إنشاء اتحاد فيدرالي في أوروبا، أو ما أطلق عليه "الولايات المتحدة الأوروبية" وإن كان قد تخلى عن الفكرة بعد عودته مرة أخرى إلى الحكم عام 1951.

ما يؤخذ على الاتحاد الفيدرالي أنه يصلح أكثر كنمط من أنماط التكامل الإقليمي خاصة بين الدول والمجتمعات المتجانسة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ... الخ، بحيث أن الشكل الفيدرالي بالنسبة لهذه الدول يعتبر أسرع وأنجح وسيلة لتكاملها من

الأشكال الأخرى المفتوحة، أما على المستوى الدولي فإن الاتحاد الفيدرالي صعب التحقيق بالنظر لواقع المجتمع الدولي، وعليه يمكن الحكم على نظرة "كانط وبرودون" في إقامة فيدرالية عالمية على أساس أنها نظرة مثالية[5].

***المقاربة التعاملية (Transactionalist Approach):**

أساس هذا الطرح هو تعدد الاتصالات وأهميتها كوسيلة لتعميق شعور جماعة بأهمية جماعة أخرى إذا ما توافر الاستعداد للاستجابة التبادلية بينهما .وتعتبر العملية التكاملية عملية تراكمية تتزايد معها الروابط السياسية ،الاقتصادية الاجتماعية والثقافية بين البشر، على نحو يؤدي في النهاية إلى تقليص احتمالات استخدام العنف في العلاقات فيما بينهم ، وإلى توفير مؤسسات وأدوات تنقلهم سلميا إلى مجتمع آمن (Community Security)،الذي حسب رأي أهم دعاة هذا المنهج "كارل دويتش Deutsch Karl " يأخذ أحد شكلين[6] .

- المجتمع الموحد: الذي تندمج بموجبه الوحدات الأعضاء في كيان أكبر.

-المجتمع التعددي: الذي تحتفظ فيه الحكومات باستقلالها القانوني ولكنها تنشئ مؤسسات لبعض أوجه التعاون .فالعبرة حسب " Deutsch"ليست في الأطر المؤسسية بل في الإحساس بالانتماء إلى جماعة واحدة أي أنه من دون توافر مجموعة مشتركة من القيم والمعايير والإحساس بالانتماء يكون من الصعب إضفاء شرعية على مؤسسات التكامل .وقد قام" Deutsch" بدراسة تناولت 38 حالة سبق أن قام فيها تكامل، طبق اختبارات على 14 ظاهرة تعبر عن التكامل، فوجد أن بعضها ضروري مثل مشاطرة القيم الأساسية والاستجابات المتبادلة، بينما تبدو بعض العوامل الأخرى كوحدة اللغة مساعدة فقط.

وخرج بنتيجة أن هذه المنطقة هي الأكثر قابلية لأي تجربة تكاملية وقد كان متأثرا في دراسته هذه بتجربة الجماعة الأوربية للفحم والصلب (ECSC)التي أنشئت في بداية الخمسينات .وقد وجهت العديد من الانتقادات لهذا الطرح، فإذا كانت دراسة Deutsch" "تركزت أساسا حول منطقة أوروبا الغربية، فإن التجربة التاريخية أثبتت نمو المبادلات والاتصالات بين كل دولة من الدول في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بوتيرة أكبر بكثير من نموها بين هذه الدول، ومن جهة أخرى فإن الواقع العملي أثبت كذلك نمو المبادلات داخل الدولة بوتيرة أكثر من نمو التبادل بين الدول المعنية بالتكامل مما يؤدي إلى تقوية الروابط الداخلية أكثر من الروابط بين دول أوروبا الغربية وبالتالي تعزيز الشعور الوطني والمجتمع القطري على حساب الجماعة السياسية التي يريد " Deutsch" قيامها[7].وعلى الرغم من كل هذا يبقى مؤشر الاتصال والمبادلات من أهم الركائز التي تبنى عليها أية تجربة تكاملية وفي غياب ذلك لا يمكن لهذه التجارب أن تنجح وأصدق مثال تجربة اتحاد المغرب العربي.

***المقاربة الوظيفية الوظيفية (Functionalist Approach):**

ترتبط هذه المقاربة بإسهامات "ديفيد ميتراني" (Mitrany David) الذي كان من أهم دعاة المدرسة الوظيفية التي ظهرت بين الحربين والتي أملت في أن يتجه العالم إلى الإتحاد على دفعات، وتقوم فكرة" Mitrany" على ضرورة الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الفنية أو الوظيفية في عملية التكامل .ويؤكد على أن نجاح التعاون في أحد المجالات التقنية الخاصة أو المجال الوظيفي سوف يؤدي بالتعاون إلى مدى أكبر في مجالات الأخرى ذات العلاقة وهذه العلاقة هي ما يسمى بالتشعبية (Ramification) بمعنى زيادة كثافة الارتباط وتخصصه في أدق المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

والتعاون في مجالات فنية ونقل الوظائف من الدولة القطرية إلى منظمات دولية يديرها فنيون (كالسيطرة على النقل الجوي ومكافحة الأمراض)، فإن نجاح هذه المنظمات يؤدي إلى تخفيف حماس الجماهير للدولة القطرية وما يصاحبها من نعرات وطنية تهدد السلام، الأمر الذي يسهل إدخال المزيد من المهام إلى منظمات مماثلة، إلى أن يتم تغطية مختلف أوجه الحياة البشرية .ويقدم" Mitrany" مثالا

بعصبة الأمم التي انهارت بعد الحرب العالمية الأولى في حين استمرت منظمة العمل الدولية) OIT) في أداء عملها (منظمة وظيفية)، ويرى أن الدول لن تعارض التكامل في هذه الوظائف غير المسيسة.

*** الوظيفية الجديدة (Fonctionnaliste-Néo) :**

أهم منظريها "ارنست هاس" (Haas.B.Ernst) انطلق من نقد فكرة " Mitrany" الخاصة بإمكانية الفصل بين الأمور السياسية والأمور الفنية بما فيها الاقتصادية حيث أكد في عبارة شهيرة "أن التفرقة بين الأمور السياسية والأمور الفنية، أو بين رجل السياسة والخبير الفني هي مسألة غير قائمة، لأن الأمور الفنية عادة ما تصبح كذلك نتيجة لقرار سياسي سابق.

وقدم" Haas" مفهوما جديدا هو مفهوم "الانتشار over-Spilli " لتفسير التداخل بين عملية التكامل الفني والسياسي والذي يعتبر المحور الأساسي للمنهج الوظيفي الجديد، حيث يرى أن التكامل في القطاعات الفنية (الوظيفية) سوف يؤدي إلى انتشار العملية بشكل تدريجي إلى مجالات أكبر بما فيها المجال السياسي .حسب رأيه الوظيفية الجديدة تقوم على أساس وجود مصالح تنافسية للأطراف الأعضاء لكن لا يجب أن تكون هذه المصالح متناقضة، وهذه الطبيعة التنافسية هي التي تولد الرغبة في البحث عن الطرق والوسائل التي تخدم جميع المصالح .فالتكامل عملية متعددة المراحل يدفع إنجاز كل منها إلى الانتقال إلى مجالات أكثر تعقيدا، الأمر الذي يقتضي ضرورة تعزيزه بسلطة لها قدرة إجراء اختيارات سياسية ، ولا تقدم الوظيفية الجديدة شكلا نهائيا لعملية التكامل ، لأنها تنظر إليها على أنها عملية مستمرة، ولكنها في نفس الوقت تؤكد على أهمية إنشاء مؤسسات للتكامل كأحد مؤشرات نجاح العملية، وكثيرا ما تستخدم هذه النظرية لتفسير التجربة التكاملية الأوروبية التي تأثر بها الكثير من منظري الوظيفية الجديدة.

3.لمحة تاريخية عن التكتلات الاقتصادية بإفريقيا

1.3نشأة التكتلات الاقتصادية الإفريقية

تضافرت جهود زعماء إفريقيا بعد استقلالهم في إقامة وحدة قارية، فتم تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963 بهدف حل النزاعات بين الأفارقة والعمل على ترقية شعوب القارة وتحقيق تكامل اقتصادي قاري يعزز السلام ويدعم التنمية المشتركة لإقتصادات إفريقيا.

وأقرت منظمة الوحدة الإفريقية بضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، فقد جاء في ديباجة ميثاق المنظمة "نحن رؤساء دول وحكومات إفريقيا. إذ ندرك مسؤوليتنا لتقدم شعوبنا الكامل"[8].

كما أن المادة الثانية المحددة لأهداف المنظمة نصت على تقوية إفريقيا وتضامنها وتقوية تعاونها بما في ذلك الجانب الاقتصادي.

وشهد منتصف السبعينات ظهور منظمات إقليمية فرعية هدفها إقامة تجمعات اقتصادية فرعية قوية وصولا إلى توحيد كل الاقتصاديات الإفريقية.

وقسمت القارة إلى خمس مناطق (شمال-جنوب-وسط-شرق-غرب)،وهناك دول هي أعضاء في أكثر من تجمع، ومعظم الدول الإفريقية هي عضو في أكثر من تجمع.[9]

لم تستغرق هذه المنظمات مدة زمنية طويلة من حيث ظهورها حيث تم إنشاؤها تقريبا في سنوات متقاربة، وقامت معظمها على أسس اقتصادية على الرغم من وجود أهداف سياسية،إلا أن أغلبها يحمل صفة الاقتصادية.

ومن الأهداف التي سعت هذه التكتلات لتحقيقها:

- ترقية التجارة البينية والحد من العراقيل الجمركية وغير الجمركية.
- دعم التنمية الإقليمية من خلال تنمية القطاع الاقتصادي، الهياكل القاعدية وإطلاق مشاريع كبرى في القطاعات المصنعة.
- العمل على حرية تنقل وسائل الإنتاج.
- ترقية التعاون النقدي.[10]

هذا وكان مخطط لاغوس الذي أُعتمد في أفريل 1980 مفتاح عملية التكامل الإقليمي بإفريقيا،وهدف مخطط لاغوس إلى:[11]

- العمل على إعادة بناء التركيبة الاقتصادية والاجتماعية.
- تحقيق التكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي والجهوي من خلال إعادة هيكلة القارة وتحويلها إلى وحدات اقتصادية إقليمية وجهوية تساهم في الاندماج ضمن الاقتصاد العالمي.

وفي جوان 1991 أعلن عن اتفاق أبوجا بنيجيريا الذي أعلن عن ميلاد الجماعة الاقتصادية الإفريقية،وعملت على إعداد مراحل لتحقيق التكامل المنشود وفقا لجدول زمني محدود.وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1994 بعد تصديق الدول الإفريقية عليها وتضمنت 06 مراحل حيث لكل مرحلة هدفها الرئيسي والخطوات الواجب إتباعها لبلوغ الهدف المحدد.

والمراحل هي كالتالي:[12]

- المرحلة الأولى: تقوية الإطار المؤسساتي.
- المرحلة الثانية:التحضير لإنشاء منطقة تبادل حر.
- المرحلة الثالثة: إقامة منطقة تبادل حر داخل كل تجمع.
- المرحلة الرابعة:إقامة اتحادات جمركية داخل كل مجتمع.
- المرحلة الخامسة:إقامة سوق إفريقية مشتركة.
- المرحلة السادسة:إقامة اتحاد اقتصادي قاري.

بالإضافة لهذا ظهرت جهود ومساعي أخرى منها دور الاتحاد الإفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد News Partnership for African Development (NEPAD) وعمل الإتحاد الإفريقي على وضع الميثاق الإفريقي للإحصاء، وتأسيس بنك الاستثمار الإفريقي وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في إفريقيا.

وتتمثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا إطارا استراتيجيا إقليميا تم إعداده من جانب زعماء أفارقة، وتجلت أهدافها الرئيسية في:

- القضاء على الفقر.
- وقف التهميش الذي يطال إفريقيا وتحسين اندماجها الكامل والنافع داخل الإقتصاد العالمي.
- التسريع في تمكين المرأة في كل المجالات.

ونظرا لأن التحديات[13] أكبر بكثير من الإمكانيات الذاتية للدول التي معظم خزائنها فارغة، فقد تم وضع خطة النيباد على أن تساعد الدول المانحة في تمويلها فهي تحتاج نحو 25 مليار دولار سنويا على الأقل.ولم يكتب لهذه المبادرة النجاح كغيرها من المبادرات السابقة.

2.3 أهم التكتلات الاقتصادية الإفريقية

عرفت إفريقيا أكثر من 14 تكتلا اقتصاديا، وسنتعرض لأبرزها كالتالي:

❖ **الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا** Economic Community of West African States (ECOWAS)

تم التوقيع عليها من خلال اتفاقية أبيدجان المنشئة للمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا عام 1973 وضمت المجموعة 06 دول وهي:بوركينافاسو،كوت ديفوار،مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال.

وأصبحت سارية المفعول عام 1974 وانضمت إليها لاحقا البنين عام 1984.وتعتبر من أهم المجموعات الاقتصادية في القارة ويمكن اعتبارها كنموذج هادف لتعزيز التعاون المالي والاقتصادي.[14]

ومن أهدافها: تطوير التعاون في مجالات التبادل التجاري والجمارك من خلال تطبيق المعاملة التفضيلية، وتطوير سياسات التعاون في مجال المواصلات والصناعة والزراعة والشؤون الاجتماعية.أما الهدف الرئيسي هو تحقيق اتحاد اقتصادي ونقدي.

❖ **الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا** Economic Community of Central Africa States (CEEAC)

كانت هذه المجموعة تحمل اسم الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط إفريقيا ومنذ عام 1966 حمل الاتحاد اسم المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، وتضم كل من:[15]

الكاميرون، إفريقيا الوسطى، الكونغو برازافيل، الغابون، تشاد، أنغولا، بوروندي، غينيا الاستوائية، رواندا، الكونغو الديمقراطية.ومن أهدافها:

- تكوين سوق مشتركة للمجموعة.
- إلغاء التعريفة الجمركية.

❖ **تجمع دول الساحل والصحراء** The Community of Sahelo Saharen States

تأسس في 4 فبراير 1998 بطرابلس بناء على مبادرة من الرئيس الليبي معمر القذافي. وضم التجمع في البداية 06 دول مؤسسة هي: ليبيا، تشاد، السودان، النيجر، بوركينافاسو، ومالي.ثم انضمت 10 دول في سنتين ليصبح العدد 16 دولة بانضمام جيبوتي وإفريقيا الوسطى، غامبيا، إريتريا، الكونغو الديمقراطية، مصر، تونس، السنغال، المغرب، نيجيريا.[16]

وأصبح التجمع يمثل ثاني أكبر مجموعة اقتصادية بعد الإتحاد الإفريقي متجاوزا الكوميسا والإيكواس ومن أهدافه:

- تسهيل تنقل الأشخاص وحرية الإقامة والعمل.CEN.SAD
- تشجيع التجارة الخارجية والتبادل التجاري بين الدول الأعضاء ودعم ثقافة الاستثمار.
- تطوير البنى التحتية وإرساء شبكة نقل بحرية وبرية تغطي كامل المجال الجغرافي للتجمع.

❖ **جماعة شرق إفريقيا** The East African Community (EAC)

يعتبر من أقوى التجمعات حيث نجح في تحقيق قدر من التكامل الإقليمي على مستويات كثيرة خاصة منها التجاري. وتأسس عام 1967 من قبل كينيا، تنزانيا، أوغندا ولم يستمر سوى 10 سنوات بسبب النزاعات في المنطقة وتدهور البنية التحتية، ثم تمت إعادة تأسيسه عام 1999، وبدأ ممارسة مهامه في عام 2001. وفي سنة 2007 انضمت إليه كل من رواندا وبوروندي.

ومن أهدافه:توسيع وتعميق التعاون بين دول المجموعة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[17].

❖ **الهيئة الحكومية للتنمية** Inter-govermental Authority on Development IGAD

تم إنشاؤها عام 1996 لتحل محل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية (إيجاد) التي تأسست عام 1986.وتضم 07 دول هي: جيبوتي، إثيوبيا،كينيا، الصومال، السودان، أوغندا، إريتريا.وتهدف إلى:

- تحقيق الأمن الغذائي.
- تعزيز وصون السلام والأمن والشؤون الإنسانية.

❖ **السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي** The Common Market for Eastern and Southren Africa (COMESA)

تعد أهم وأحدث محاولات التكامل الإقليمي في القارة الإفريقية[18]. وتأسست عام 1981 من خلال المعاهدة المنشئة لمنطقة التجارة التفضيلية وبعدها تحولت إلى تجمع السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا في عام 1993، وتحولت إلى منطقة التجارة الحرة منذ عام

2000[19]. وتضم 20 دولة هي: أنغولا، بوروندي، جزر القمر، الكونغو، إريتريا، كينيا، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، موزنبيق، ناميبيا، رواندا، سيشل، السودان، زيمبابوي، زامبيا، أوغندا، مصر، إثيوبيا، سوازيلاند. ومن أهدافها:

- التعاون في توثيق العلاقات بين السوق الإفريقية المشتركة وباقي دول العالم وتبني مواقف مشتركة في المحافل الدولية وذلك حتى لا تبقى هذه الدول بمعزل عن العالم الخارجي.
- التوسع في النشاط الزراعي وتفعيل وزيادة التعاون في مجال الأبحاث الزراعية وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي وزيادة معدلات التنمية الريفية. [20]

4.مقومات ومعوقات التكتلات الاقتصادية في إفريقيا

1.4 مقومات قارة إفريقيا

تمتلك إفريقيا إمكانيات طبيعية وبشرية هائلة تحتاج إلى حسن الاستغلال كما سنوضحه في التالي:

- تزخر إفريقيا بالموارد الطبيعية التي تتراوح مابين الأراضي الصالحة للزراعة والمياه والنفط والغاز الطبيعي والمعادن والغابات والثروات البشرية والحيوانية.وتتميز القارة بنسبة كبيرة من الموارد الطبيعية في العالم، سواء من مصادر الطاقة المتجددة، أو الأحفورية.
- تمتلك مساحات واسعة من الأراضي التي تشغل 30٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم.
- تتوفر على ثروة خشبية هائلة بفضل الغابات الاستوائية وتشغل الغابات 20٪ من مساحة القارة.
- وفرة المراعي والثروة الحيوانية يوجد بالقارة نسبة عالية من الرعاة لكثرة الهضاب ووجود منطقة السافانا الرعوية التي تزخر بالحشائش والمناخ القابل لتكاثر الثروة الحيوانية فيها (الأغنام والأبقار والإبل).
- تزخر القارة الإفريقية بالثروة المائية متمثلة في الأنهار والبحيرات خاصة في النطاق الاستوائي تمثل 23٪ من إمكانيات العالم.
- تمتلك القارة ثروة سمكية متنوعة بفضل طول سواحلها خاصة موزنبيق وموريتانيا وجنوب إفريقيا.
- تتوفر على موارد باطنية متعددة معدنية كالذهب والماس واليورانيوم والحديد والنحاس، وموارد طاقوية كالبترول والغاز والفحم.

كما تعد إفريقيا مصدرا لنحو 30٪ من احتياطات العالم من المعادن، ونحو 8٪ من الغاز الطبيعي في العالم، ونحو 12٪ من احتياطات النفط في العالم،كما أن القارة لديها 40٪ من الذهب العالمي ونحو 90 ٪ من الكروم والبلاتين.كما توجد أكبر الاحتياطات من اليورانيوم والبلاتين في العالم بإفريقيا.[21]

هذا وشهدت القارة الإفريقية في السنوات الأخيرة موجة جديدة من الاكتشافات المعدنية الكبرى مع وجود أخرى غير مكتشفة حيث تم الإعلان عن اكتشافات كبرى من النفط والغاز والمعادن على سبيل المثال في غينيا وكينيا والنيجر، وتنزانيا، وأوغندا.

وهناك مؤهلات أخرى منها:

- الكثافة السكانية فالقارة تمثل 13٪ من سكان العالم.
- وجود يد عاملة نشطة ممثلة في فئة الشباب التي تمثل 70٪.
- الاستثمارات الأجنبية بالمنطقة التي ستوفر رؤوس الأموال.
- المجموعات الاقتصادية المتنوعة بالقارة والتي تهدف لتقوية الروابط بين دول القارة وتكثيف التبادل التجاري بينها وتحقيق الوحدة السياسية وتنمية القارة في جميع المجالات.
- قابلية معدلات النمو للارتفاع.
- القدرة على تنويع الاقتصاد.
- غلبة التصنيع على التركيبة التجارية.

- جاهزية الأسواق الإفريقية لاستيعاب حراك تجاري في مجال السلع والخدمات.

2.4 المعوقات التي تعرقل نجاح التكتلات الاقتصادية الإفريقية

رغم غنى القارة السمراء بالموارد الطبيعية والبشرية إلا أنها تعاني من عدة معيقات نذكرها فيما يلي:

❖ **الأسباب التاريخية**

ترجع الأسباب التاريخية لمخلفات الاستعمار الذي عمل على تفكيك وتجزئة القارة إلى قبائل ودويلات وجماعات متفاوتة في الموارد البشرية والمادية. فبعد رحيل القوى الاستعمارية عن القارة في ستينات القرن العشرين، وجدت الدول الإفريقية نفسها فقيرة ومستنزفة في ثرواتها، وأصبحت مضطرة لأن تربط نفسها في اتفاقيات وترتيبات اقتصادية بغية إعادة البناء الدولاتي غير أن الواقع أثبت أن القارة لا تزال تخضع لاستغلال مواردها من طرف القوى المستعمرة التقليدية كفرنسا وبريطانيا، وإيطاليا وأمريكا التي تتدخل بحجة مكافحة الإرهاب فضلا عن تنافس قوى صاعدة جديدة كالصين وروسيا وتركيا.[22]

❖ **الأسباب السياسية**

تعد الأسباب السياسية من أبرز العراقيل التي تواجه التكتلات الاقتصادية في إفريقيا ومنها:

- هاجس السيادة، حيث تعاني معظم الدول الإفريقية من التمسك بالسلطة والسيادة وعدم تقبلها لفكرة التنازل عن جزء من سيادتها للكيانات الاقتصادية الناشئة.
- عدم توفر الإرادة السياسية والرغبة لدى قادة الدول الإفريقية في دعم وتحفيز العمل الإقليمي المشترك، حيث نجد في الغالب مجرد خطابات وبوادر لكن لا تجسد على أرض الواقع.
- تفضيل العلاقات الثنائية على العلاقات المتعددة الأطراف.
- الخلافات السياسية وانعكاساتها على العلاقات الاقتصادية الإفريقية.
- اختلاف النظم السياسية.
- اختلاف الأهداف والرؤى.
- وجود إفريقيا بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي في صراعهما، مما أضعف الرغبة في تحرير القارة من بقايا الاستعمار.[23]
- ضعف وهشاشة الدول الإفريقية وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.[24]
- تهرب الدول الأعضاء من الوفاء بحصصهم المالية للتكتلات المنضمين لها، فهم يصادقون على البروتوكولات والقرارات دون الأخذ بعين الاعتبار تأثيرها على المستوى الوطني وعلى الدول الأعضاء.
- العراقيل الخارجية خاصة من طرف المؤسسات النقدية والمالية العالمية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي)، حيث يشكل نجاح أي عمل إفريقي أو مغاربي أو عربي انقطاع المنبع للأرباح الطائلة التي تجنيها من جراء استثماراتها بالمنطقة.[25]

❖ **الأسباب الاقتصادية**

تتلخص الأسباب الاقتصادية في ما يلي:

- غياب خطط وتصورات شاملة للبرامج بشكل واضح.
- تشابه الصادرات الإفريقية (البترول، الغاز...الخ) بدول كثيرة مثل الجزائر ونيجيريا ومصر،وجنوب إفريقيا وليبيا.
- عرقلة الاستثمارات خاصة بالدول العربية المعروفة بعرقلتها للاستثمار ومن مشاكله: [26]
  - بطء وتعقيد الأجهزة الإدارية وكذا القوانين غير الملائمة للانسياب.
  - عدم اطمئنان المستثمر العربي ونقص ثقته بسبب تدخل أجهزة الحكم في تغيير التشريعات وتعديلها باستمرار.

- القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال وتحويل عوائد الاستثمار.
- التقليد الأعمى للدول الإفريقية للنماذج الغربية مثل الاتحاد الأوروبي وهو ما يتلاءم مع إمكانيات وقدرات وواقع الدول الإفريقية (النقل والمواصلات، اختلاف نسب التنمية وتشابه هياكل الإنتاج) وهو ما يؤدي للتنافس والاستقطاب بينها.[27]
- مشكل توزيع عوائد التكتل حيث تشكل عقبة حقيقية في ظل اختلاف تقديرات كل من الدول المستفيدة والمتضررة، ومطالبة هذه الأخيرة بالتعويض عن الخسائر.
- التبعية الخارجية للاقتصاديات الإفريقية.[28]

من المعوقات أيضا:

- تعترض آليات ونظم التجارة عراقيل نتيجة انعدام الموائمة بين اللوائح المالية والنقدية بين دول الإتحاد في ظل غياب عملة موحدة.

- رداءة البنى التحتية وضعف شبكة الهياكل الأساسية في الدول الإفريقية يعيق مسيرة التكامل بالقارة من حيث حرية حركة عناصر الإنتاج وتدفق الاستثمارات.

- وجود فجوة اقتصادية (من حيث متوسط الدخل) بين مختلف الدول الإفريقية يعيق تكامل اقتصادياتها لتصبح اقتصادا واحدا.[29]

كما أنه هناك مجموعة أخرى من المعيقات سنوجزها في التالي:

- الكوارث الطبيعية كالجفاف والتصحر والجراد.
- استنزاف الثروات الحيوانية والغابية بسبب الصيد العشوائي.
- الفقر المدقع الذي تعاني منه عديد الدول خاصة دول جنوب الصحراء.
- انتشار الأمراض والأوبئة مثل السل والملاريا وفيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، حيث أصبح هذا الأخير يشكل خطرا كبيرا على أهداف العمالة وكفاءة سوق العمل في إفريقيا.فمتطلبات الرعاية والعطل المرضية قد تؤدي لهبوط ملموس في الإنتاجية وتراجع وضعف الدخل واستنزاف المهارات والخبرات[30].
- المجاعات.
- تفشي ظاهرة الأمية بسبب نقص التعليم والثقافة
- هجرة الأدمغة للخارج.
- الديون التي تثقل كاهل القارة، وتهريب رؤوس الأموال.

5.آليات تحقيق التكامل الاقتصادي الإفريقي

يمكن للعمل الإقليمي المشترك أن يكسر كل الحواجز إذا تم العمل ولو نسبيا بمجموعة الاقتراحات والحلول التي سنذكرها في التالي:[31]

- إنهاء التمييز والاستعباد الاجتماعي اللذين يعملان على تهميش ملايين الأسر الإفريقية وتعطيل التنمية الاقتصادية.
- رفع الإنتاجية والقدرة على الكسب من العمل بالمزارع وفي المشاريع الصغيرة التي تشكل محور نظام الإنتاج في إفريقيا.
- الاتحاد لكسب صفقة أفضل للقارة في النظام التجاري والمالي العالمي.
- تقوية آليات الحوار الاجتماعي، والتمثيل والمساءلة في مكان العمل، على المستوى الوطني وفي الهياكل الجديدة الناشئة للتعاون الإنمائي الإقليمي.

- خفض وإزالة الحواجز التي تحد من الطاقات الإنتاجية لإفريقيا.
- الاستثمار في إقامة إطار سليم لإدارة أسواق العمل.
- تهيئة الفرص أمام الناس وأسرهم ممن يعيشون ويعملون في المناطق الريفية وفي الاقتصاد غير المنظم لشق طريقهم وخلاصهم من الفقر.

ومن السبل أيضا[32]:

- تعزيز التعاون الفني والاستثمار بين هيئات الترويج للاستثمار الإفريقية وتبادل الخبرات حول سبل وضع حلول عملية ملموسة لتنمية وتشجيع الاستثمارات المشتركة.
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص وتشجيعه على الاستفادة من المزايا النسبية للقارة الإفريقية.
- دراسة أفضل الممارسات لهيئات الاستثمار الإفريقية من حيث الإصلاحات التشريعية والإجرائية لتسيير الأعمال والحوافز الجاذبة للاستثمارات لأجنبية.
- سد فجوة التمويل لتحقيق أهداف أجندة إفريقيا.
- تعزيز دور القطاع المصرفي الإفريقي في تمويل كبرى المشروعات في القطاعات الاقتصادية المستهدفة.
- تعزيز سبل التبادل التجاري بين البلدان الإفريقية وتنويع الصادرات.
- تأسيس شبكة تضم الصناديق السيادية الإفريقية لتنسيق الجهود لما لها من دور في الفجوة التمويلية لمشروعات التنمية الإفريقية.
- إطلاق مبادرة لإيجاد وتنشئة القيادات داخل القارة لخلق كوادر قادرة على تحقيق التكامل بين الدول الإفريقية، وهذا سيسهل التعاون في مجالات نقل التكنولوجيا والاستغلال الأمثل لموارد القارة.
- رفع سبل النقل البري والجوي بين القارة وتخفيض تكاليف الطيران.
- جذب الكفاءات والكوادر المغتربة بدول عديدة من العالم، حيث وجدت الإمكانيات والفرص لتجسيد أفكارها واستغلال قدراتها ومعظمهم أفارقة وعرب من مصر والجزائر وجنوب إفريقيا وتونس...الخ، حيث ووفقا للبيانات الرسمية للأمم المتحدة، فإن قرابة 20 مليون مواطن من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعيشون في الخارج، أي ما يمثل 5ب٪ من سكان المنطقة. فلو تم تعبئة فقط 1 في المائة من هؤلاء المغتربين، لأدى ذلك للاستفادة من خبراتهم. فالإجراءات التي يمكن أن تقوم بها زمرة قليلة يمكن أن تحدث فرقا شاسعا.[33]

ويمثل المغتربون عاملا محفزا وشريكا مهما للحكومات والمؤسسات الإنمائية في تعزيز التعاون والتنمية واللحاق بركب العولمة والتكامل الإقليمي، ويمكن اعتبار المغتربين لاسيما المهنيين والأفراد أصحاب المهارات، أحد أصول المال البشري بالغ الأهمية للمنطقة.

5. خاتمة

تعتبر ظاهرة التكامل الدولي الإقليمي من أبرز الظواهر التي تنال اهتمام المتخصصين في مجال العلاقات الدولية باعتباره أحد الحلول المناسبة لإشكالية عجز الدولة عن الوفاء بوظائفها الأساسية، ويزداد اليوم الاهتمام بالتكامل الإقليمي باعتباره إحدى الخيارات التي تطرح لمواجهة إشكالية عولمة الاقتصاد العالمي. ولم تكن القارة الإفريقية بمنأى عن هذا الاتجاه، وحاولت هي الأخرى منذ البدايات الأولى للاستقلال أن تنضوي تحت مظلة العمل الإقليمي المشترك، وتأسست بها جماعات اقتصادية متنوعة كان هدفها استغلال ثروات القارة والاستغناء عن الدول الغربية التي نهبت خيرات القارة سواء الطبيعية أو البشرية، حيث تستفيد من نخبة وكوادر القارة في تنمية قطاعاتها بالخارج. **وقد توصلنا إلى نتيجة** مفادها:أن التكتلات الاقتصادية بإفريقيا ورغم تأسيسها المبكر لم تنجح في الوصول إلى مبتغاها ولا يمكن تصنيفها في خانة التكتلات الاقتصادية المصنفة عالميا والرائدة اقتصاديا كالإتحاد الأوروبي والنافتا.

ويعود ذلك لعوامل عديدة عجزت القارة عن التعامل معها وعلى رأسها:

- ✓ عدم الاستقرار السياسي (الصراعات والحروب والانقلابات) التي تشهدها بعض الدول الأعضاء في تلك التكتلات، والفساد الإداري.
- ✓ افتقار الدول الأعضاء لوحدة القرار السياسي بسبب التباين في التوجهات السياسية،واختلاف في النظم الاقتصادية وغياب الديمقراطية.
- ✓ ضعف مصادر تمويل رئيسية ومستقرة وطويلة الأجل.
- ✓ التدخل الخارجي بالقارة والتكالب الدولي عليها مثل:فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين مؤخرا.

رغم ذلك لا يمكن استبعاد نجاح العمل الإقليمي المشترك في إطار الجماعات الاقتصادية الإفريقية، وذلك في حالة استفادتها من مواردها وتكثيف الجهود السياسية لتجاوز الخلافات وتعزيز التعاون من أجل الخروج بالقارة من قوقعة التبعية والجمود، إلى الركب العالمي خاصة وأن القارة قدمت الكثير من التضحيات في سبيل استقلالها السياسي الذي لن يتعزز دون تحقيق استقلالها الاقتصادي، وهو التحدي الذي يراود حلم الأفارقة، وتبقى إمكانية تحقيقه أو عجزه مرهونة بمدى إدراك القادة الأفارقة لحجم التحديات التي تواجه القارة في ظل اتجاه العالم نحو التكتل والاقتصاد المترابط والمتشابك.

وعليه يمكن أن نتقدم ببعض المقترحات لعلها تسهم في دعم عملية التكامل الإفريقي ومنها:

- تشجيع النمو المتوازن، وتحسين القدرات التنافسية لنظمها الصناعية.
- التوسع في التجارة الإقليمية.
- التعاون في المجالات الصحية والاجتماعية والثقافية، وتوحيد المقاييس.
- الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا.
- التأكيد على دور المرأة في التنمية.
- تشجيع الاستثمار ومحاربة العراقيل.
- تنسيق السياسات في مجال النقل والمواصلات.

5.الهوامش

[1] - نسيمة طويل، التكامل الدولي: دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية. مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، العدد 3 ،2018،ص95-96.

[2] - Reginal dJ.Harrison,Europe in question: Theories of Regional Integration,2ed(London:George Allen& unwin ltd Ruskin house;1975)p10.

[3] Karl Deutsch, The analysis of International Relation,3rd edition(U.S.A:prentice. hall international editions,1988),p212.

[4] - حسين بوقارة، التكامل في العلاقات الدولية، سلسلة دراسات دولية، الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،العدد 3 ،2008 ،ص 41.

[5] - المرجع نفسه، ص 44.

[6] - ابراهيم العيسوي وآخرون، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي – مقاربات نظرية– ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ،1990 ،ص233.

[7] - حسن بوقارة، مرجع سابق، ص65-66.

[8] - عصموني خليفة، دواعي ومظاهر التكامل الإقليمي الاقتصادي في إفريقيا، مجلة المعيار، المجلد 06، العدد 01، المركز الجامعي، تيسمسيلت، 2015، ص 246.

[9] - المرجع نفسه، ص 247.

[10] - موالدي سليم، حميدوش أمحمد، دراجي كريمو، محاولات التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا المعوقات والآفاق، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 34، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2001، ص 130.

[11] - المرجع نفسه، ص 130-131.

[12] - بن الشيخ عبد الرحمان، مدياني محمد، واقع التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 06، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018، ص 45.

[13] - صلاح الدين حسن السيسي، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية الواقع،مبادرات ومقترحات للتطوير والتفعيل، دار الفكر العربي، القاهرة،2007، ص 250.

[14] - عصموني خليفة ، مرجع سابق، ص 251

[15]: المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، على الموقع: https://www.sis.gov.eg/section/433/7325?lang، تاريخ الدخول: 2021/08/22، بتوقيت:21:00.

[16] - رباب حدادة، تجمع دول الساحل والصحراء على الموقع: https://strategianews.net، تاريخ الدخول:2021/08/22، بتوقيت:21.27

[17] - تجمع دول شرق إفريقيا بين احتمالية البقاء والتفكك على الموقع: https://studies.aljazeera.net ، تاريخ الدخول:2021/08/21، بتوقيت:00:20

[18] -عبد المجيد محمد توفيق، العولمة والتكتلات الإقتصادية إشكالية للتضافر أم للتناقض في القرن الواحد والعشرين، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 231 .

[19] - محمد عمر مصطفى، التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة ، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص 233

[20] - المرجع نفسه، ص 237.

[21] - برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الموقع: https://www.unep.org، تاريخ الدخول:2021/08/19، بتوقيت:22.40.

[22] - راوية توفيق، القارة الإفريقية على الموقع: https://www.aljazeera.net، تاريخ الدخول:2021/08/19، بتوقيت:22.53.

[23] - محمد الجبالي، السوق الإفريقية المشتركة بين السياسة والإقتصاد، جامعة القاهرة، ص 39

[24] - كفية قسميوري، علوي شمس نريمان، عوامل نجاح التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي ومعوقاته بالاتحاد الإفريقي، مجلة التكامل الإقتصادي، العدد 03، جامعة أحمد دراية،أدرار، 2019، ص 13.

[25] - عبد المنعم السيد علي، الوحدة النقدية العربية، سلسلة الثقافة القومية (07)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1986، ص 101

[26] - سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مذبولي ، القاهرة، 1999، ص 123.

[27] - محمد عاشور، التكامل الإفريقي في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2009، ص 32.

[28] - المرجع نفسه ، ص 40.

[29] - كفية قسميوري، علوي شمس نريمان، مرجع سابق، ص 16.

[30] - العمل اللائق من أجل تنمية إفريقيا،الاجتماع الإقليمي الإفريقي العاشر في ديسمبر 2003، على الموقع: https://www.ilo، تاريخ الدخول: 2021/08/19، بتوقيت:23.50.

[31] - المرجع نفسه، ص 48

[32] - رحمة حسن، المنتدى الإفريقي الأول لرؤساء هيئات الاستثمار الإفريقية...توصيات لمواجهة التحديات وتحقيق التكامل، شرم الشيخ، مصر،2021/06/16، على الموقع: https://masad.ecsstudies.com، تاريخ الدخول:2021/08/19،بتوقيت:23.30

[33] - حشد جهود المغتربين من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي وريادة الأعمال، على الموقع: https://www.albankaldawli، تاريخ الدخول:2021/08/19، بتوقيت:23.52.

6. قائمة المراجع

•الكتب باللغة العربية

- ابراهيم العيسوي وآخرون، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي – مقاربات نظرية– ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ،1990.
- صلاح الدين حسن السيسي، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية الواقع،مبادرات ومقترحات للتطوير والتفعيل، دار الفكر العربي، القاهرة،2007.
- عبد المجيد محمد توفيق،العولمة والتكتلات الاقتصادية إشكالية للتضافر أم للتناقض في القرن الواحد والعشرين، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.
- محمد عمر مصطفى، التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة ، ط 1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.
- محمد الجبالي، السوق الإفريقية المشتركة بين السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة.
- عبد المنعم السيد علي، الوحدة النقدية العربية، سلسلة الثقافة القومية (07)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
- سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مذبولي، القاهرة، 1999.
- محمد عاشور، التكامل الإفريقي في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2009.

•الكتب باللغة الأجنبية

- Reginal dJ.Harrison,Europe in question: Theories of Regional Integration,2ed(London:George Allen& unwin ltd Ruskin house;1975)p10.
- Karl Deutsch, The analysis of International Relation,3rd edition(U.S.A:prentice. hall international

•المجلات العلمية

- عصموني خليفة، دواعي ومظاهر التكامل الإقليمي الإقتصادي في إفريقيا، مجلة المعيار، المجلد 06، العدد 01، المركز الجامعي ،تيسمسيلت، 2015.
- موالدي سليم، حميدوش أمحمد، دراجي كريمو، محاولات التكامل الإقتصادي الإقليمي في إفريقيا المعوقات والآفاق، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 34، 2001.
- بن الشيخ عبد الرحمان، مدياني محمد، واقع التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 06،جامعة أحمد دراية،أدرار،2018 .
- كفية قسميوري، علوي شمس نريمان، عوامل نجاح التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي ومعوقاته بالاتحاد الإفريقي، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 03،جامعة أحمد دراية،ادرار، 2019.
- نسيمة طويل، التكامل الدولي: دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية. مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، العدد 3 ،2018.
- حسين بوقارة، التكامل في العلاقات الدولية، سلسلة دراسات دولية، الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،العدد 3 ،2008.

• مواقع على الإنترنت

- المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، على الموقع: https://www.sis.gov.eg.
- رباب حدادة، تجمع دول الساحل والصحراء على الموقع: : https://strategianews.net.
- تجمع دول شرق إفريقيا بين احتمالية البقاء والتفكك على الموقعhttps://studies.aljazeera.net .
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الموقع: https://www.unep.org.
- راوية توفيق، القارة الإفريقية على الموقع: : https://www.aljazeera.net.
- العمل اللائق من أجل تنمية إفريقيا، الإجتماع الإقليمي الإفريقي العاشر في ديسمبر 2003، على الموقع: https://www.ilo .
- رحمة حسن، المنتدى الإفريقي الأول لرؤساء هيئات الإستثمار الإفريقية...توصيات لمواجهة التحديات وتحقيق التكامل، شرم الشيخ، مصر، على الموقع: https://masad.ecsstudies.com .
- حشد جهود المغتربين من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي وريادة الأعمال، على الموقع: https://www.albankaldawli

.